العدد (4107) السنة الخامسة عشرة - الأربعاء (10) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

اللجنة القانونيّة تقترح طرح خيارين في جلسة الأحد المقبل

مجلس النواب يستوضح المحكمة الاتحاديّة بشأن تأجيل الانتخابات

□ بغداد / محمد صباح

جلسة سابقة لمجلس النواب

تمخضت الاتصالات التي تكثفت بين الرئاسات الثلاث، خلال الأسبوع الجاري، عن رفض رئيس الوزراء حيدر العبادي تأجيل الانتخابات، متعهداً بإعادة جميع النازحين إلى محافظاتهم ومدنهم قبل شهر أيار المقبل.

في غضون ذلك، بدأ مجلس النواب، لاسيما الكتل الداعمة لسيناريو تأجيل الانتخابات، يفكر باللجوء إلى المحكمة الاتحادية لاستيضاحها حول دستورية تغيير موعد الانتخابات وتمديد عمله لمدة ستة أشهر.

ويقول مقرر مجلس النواب النائب عماد يوحنا، لـ(المدى) أمس، "هناك كتل تطالب بإجراء تعديلات على قانون انتخابات مجلس النواب قبل البت بمواعيد الانتخابات التي حددتها الحكومة"، مستبعداً المصادقة على التوقيتات التي اقترحتها الحكومة لإجراء الانتخابات في جلسة البرلمان مطلع الاسبوع المقبل.

وكان مجلس الوزراء قد قرر، الشهر الماضي، تقديم موعد الانتخابات من ١٥ أيار ٢٠١٨ إلى ١٢ أيار، نزولا عند مقترح مفوضية الانتخابات.

ويؤكد النائب عماد يوحنا أن "تحديد مواعيد الانتخابات البرلمانية خاضع للاتفاقات والتفاهمات السياسية التي ستنطلق بداية الأسبوع المقبل"، مشدداً على أن "تغيير مواعيد الانتخابات يتوقف على المفاوضات السياسية".

وقرر مجلس النواب، في آخر جلساته، أن يتم حسم موعد الانتخابات في جلسة يوم الأحد القادم.

ويوضح مقرر رئاسة مجلس النواب بأن "اتحاد القوى العراقية والقوى الكردستانية هما من طالب بتأجيل الانتخابات لفترة ستة أشهر بسبب عدم عودة النازحين إلى مدنهم ومناطقهم".

وتسعى القوى الداعمة لتأجيل الانتخابات عقد اجتماع مع مجلس الوزراء خلال الأسبوع الجاري في محاولة منها لإقناع العبادي بسيناريو التأجيل حتى ولو تطلب إعلان حالة الطوارئ.

لكن مساعي هذه الأطراف أجهضت بفعل إصرار العبادي على عدم التأجيل كما يؤكد النائب عماد يوحنا الذي كشف عن اتصالات هاتفية أجرتها الرئاسات الثلاث، خلال الأيام القليلة الماضية، انتهت برفض رئيس الوزراء لسيناريو تأجيل الانتخابات.

ويضيف مقرر مجلس النواب أن "العبادي تعهد للرئاسات الثلاث بإعادة كل النازحين إلى مدنهم خلال الفترة القليلة القادمة فضلا عن تمسكه بعدم إمكانية تأجيل الانتخابات". ورأى النائب عن كركوك أن "هذه المواقف قد تعقّد المشهد السياسي والانتخابي في ظل هذه التقاطعات".

في غضون ذلك، اقترحت اللجنة القانونية خيارين لتجاوز أزمة مواعيد الانتخابات وطرحهما للتصويت في جلسة الأحد المقبل. يتضمن الأول الموعد الحكومي، فيما ينص الخيار الثاني على تأجيل الانتخابات لمدة ستة أشهر.

ويؤكد عضو اللجنة القانونية البرلمانية زانا سعيد لـ(المدى) امس، أن "مجلس النواب اتفق في آخر جلسة له على تضمين مقترح تأجيل الانتخابات مع المقترح الحكومي وتقديمهما للتصويت في الجلسة المقبلة"، مؤكدا ان "اتحاد القوى العراقية والقوى الكردستانية هما من أكثر الكتل دعماً لسيناريو التأجيل". وتنص (المادة ٦٥ / أولاً) من الدستور العراقي على أن "مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب أربع سنوات تقويمية، تبدأ بأول جلسة له، وتنتهي بنهاية السنة الرابعةً".

ويحذر النائب عن كتلة الجماعة الإسلامية من إجراء الانتخابات في ظل عدم عودة النازحين الكرد الذين نزحوا من المناطق المتنازع عليها بعد دخول القوات الإتحادية في تشرين الاول الماضي، "مشيرا الى أن "القوى الكردستانية حصلت في انتخابات عام ٢٠١٤ على ٢٠ مقعدا في هذه المناطق". ويتوقع النائب الكردي "إجراء الانتخابات في مواعيدها المحددة التي اقترحتها الحكومة".

على الصعيد ذاته، يؤكد التحالف الوطني ان حسم مواعيد الانتخابات سيكون عبر التوافق بين الكتل السياسية ، ولم يستبعد عدم إقرار مواعيد الانتخابات وفقا لمبدأ الأغلبية.

ويقول النائب صادق اللبان، في حديث لـ(المدى) أمس، "من الصعب حسم مواعيد الانتخابات في جلسة يوم الأحد المقبل نظراً للخلافات بين القوى"، لافتاً الى أن "التحالف الوطني مع إجراء الانتخابات في مواعيدها المحددة ولا يفكر بالتأجيل".

وألمح اللبان إلى "إمكانية تأجيل الانتخابات في حال عدم توافر العدالة بين الناخبين في كل المحافظات"، مضيفا "مع وجود أهمية قصوى لذلك قد نلجأ إلى التأجيل، إذ لا نريد فرض شيء على المكونات والأطرف الأخرى".

ويضيف رئيس كتلة مستقلون أن "الأطراف لم تخض حوارات جادة، وستنطلق الأسبوع المقبل بعد أخذ رأي مفوضية الانتخابات بشأن قدرتها على إجراء الاقتراع".

وكشف النائب اللبان أن "البرلمان يسعى إلى تقديم طلب إلى المحكمة الاتحادية في أقرب وقت ممكن لأخذ رأيها بشأن إمكانية تأجيل الانتخابات".

المفوضيّة تعلن تسجيل 19 تحالفاً سياسيّاً

بغداد / المدى

أعلنت مفوضية الانتخابات، أمس الثلاثاء، أن عدد التحالفات التي قدمت طلباً للتسجيل ارتفع الى ١٩ تحالفا انتخابيا بعد ان تم تمديد الموعد حتى الخميس المقبل. وقال رياض البدران رئيس الإدارة الانتخابية، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "مفوضية الانتخابات مستمرة في تسجيل التحالفات الانتخابية بعد قرار مجلس المفوضين لتمديد تسجيل التحالفات لغاية يوم الخميس ٢٠١٨/١/١١".

وأضاف البدران ان "عدد التحالفات الانتخابية التي قدمت طلباً للتسجيل في المفوضية لغاية نهاية الدوام الرسمي ليوم الإثنين الموافق ٢٠١٨/١/٨ بلغ ١٩ تحالفا انتخابيا والعمل مستمر باستقبال تسجيل التحالفات في دائرة الاحزاب والتنظيمات السياسية". وأكد رئيس الإدارة الانتخابية أن "المفوضية مستمرة على قدم وساق في جدولها الزمني المعد لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد في ٢٠١٨/٥/١٢ وهي في طور استكمال جميع التعاقدات التي تتعلق بورقة الاقتراع وكابينة الاقتراع وعدة الاقتراع وطباعة سجل الناخبين النهائي بعد ان تم عرضه للطعون في وقت سابق". وأشار البدران إلى أن "عدد الناخبين المؤهلين للمشاركة في الانتخابات بلغ أكثر من ٢٤ مليون ناخب في عموم العراق، منهم من حدّث سجلاته بايومترياً حيث بلغ عددهم أكثر من أحد عشر مليون ناخب أي مايقارب نسبته أكثر من ٤٦٪ من الناخبين المؤهلين"، مشيرا الى أن "المفوضية مستمرة في توزيع بطاقات الناخب الإلكترونية للمواطنين في مراكز التسجيل في معظم محافظات البلد".

اتّهمَ كتلة الأحرار بـ"فرض الوصاية"

تحالف القوى يقاطع البرلمان بسبب الاعتداء على أحد نوابه

□ بغداد / المدى

وصف تحالف القوى اعتداء بعض أعضاء كتلة الأحرار على أحد نوابه أثناء تأدية القسم الدستوري بأنها "محاولة لفرض الوصاية"، على قرارات البرلمان. وأكد أن حادثة الاعتداء تقف وراءها "خلافات شخصية"، تحولت في ما بعد الى سياسية.

وشهدت جلسة مجلس النواب، يوم الإثنين، اشتباكاً بالايدي بين ثلاثة نواب من كتلة الاحرار مع المرشح عن تحالف القوى مثنى السامرائي أثناء تأدية اليمين الدستورية باعتباره البديل للنائب المستقيل مطشر السامرائي وعلى نائب آخر من الكتلة وفقاً للقانون"، معتبراً أن "إثارة الفوضى يتنافى تماما مع النظام الداخلي والقانون والأعراف السياسية بل وحتى الاجتماعية وهي محاولة لمصادرة حق الناخبين من أبناء محافظة صلاح الدين كما يمثل إهداراً لكرامة المتبع خلال جلسات البرلمان. وردّ تحالف القوى على الحادثة بتعليق حضوره في جلسات البرلمان، مشترطاً تقديم النواب الثلاثة اعتذاراً رسمياً.

وقال تحالف القوى العراقية، في بيان اطلعت عليه (المدى)، ان "ما قام به ثلاثة نواب وهم كل من عواد العوادي ورياض غالي وحسن سالم من محاولة الاعتداء بالأيدي على مثنى عبد الصمد السامرائي أثناء تأدية اليمين الدستورية باعتباره البديل للنائب المستقيل مطشر السامرائي وعلى نائب آخر من الكتلة وفقاً للقانون"، معتبراً أن "إثارة الفوضى يتنافى تماما مع النظام الداخلي والقانون والأعراف السياسية بل وحتى الاجتماعية وهي محاولة لمصادرة حق الناخبين من أبناء محافظة صلاح الدين كما يمثل إهداراً لكرامة مجلس النواب".

واضاف تحالف القوى ان "النواب المعتدين أصروا على طلب رأي اللجنة القانونية في صحة الإجراءات المتبعة لاستبدال النائب المستقيل وكان من المفترض أن يقبلوا برأي اللجنة باعتبار أنهم طلبوا تحكيمها لكنهم أصروا على خرق القانون من خلال اللجوء الى العنف في سابقة خطيرة في عمل المجلس الذي يمثل أعلى سلطة دستورية يفترض بإعضائها احترام الدستور والقانون".

وتابعت الكتلة السنية في مجلس النواب "كان يفترض بهؤلاء النواب، إذا كانوا غير مقتنعين بإجراءات الاستبدال، أن يلجأوا الى الطرق القانونية المشروعة للبت فيها بدلا من اللجوء لاستخدام العنف ومحاولة تحويل الخلاف الشخصي بينهم وبين النائب البديل الى خلاف سياسي وفقا لمزاعم باطلة خصوصا ان النائب البديل مثنى عبد الصمد كان قد رفع دعوى قضائية وأصدر القضاء وفقا لهذه الدعوى مذكرة إلقاء قبض بحق أحد النواب الثلاثة". وأشار تحالف القوى الى أن "الكتلة النيابية لتحالف القوى العراقية إذ تقدر موقف الكتل السياسية برفضها لهذا الاعتداء من قبل النواب الثلاثة فإنها ترفض رفضاً قاطعاً الاعتداء الصارخ وخرق القانون والنظام الداخلي للبرلمان والاستهانة بحرمته ومحاولة فرض الوصاية من قبل النواب المعتدين وتقرر الامتناع عن حضور جلسات البرلمان إلا بعد أن يصدر النواب الثلاثة اعتذاراً رسمياً عن الاعتداء وتصرفهم اللاقانوني وإثارة الفوضى داخل قبة البرلمان".

الفضيلة تطلب التحقيق حول التلاعب بقانون العفو العام

□ بغداد / المدى

طالب رئيس كتلة الفضيلة النيابية عمار طعمة، أمس الثلاثاء، بالتحقيق ومحاسبة من أضاف الى قانون العفو المعدل مادة لم يصوت عليها البرلمان سمحت بإطلاق سراح إرهابيين ومجرمين.

وقال طعمة، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، "نطالب بالتحقيق ومحاسبة من تسبب بإضافة مادة جديدة لقانون العفو المعدل لم يصوت عليها البرلمان وسمحت بإطلاق سراح إرهابيين ومجرمين".

وأضاف رئيس كتلة الفضيلة النيابية ان "القانون النافذ الأصلي لم يشمل بالعفو الجريمة الإرهابية التي نشأ عنها قتل او عاهة مستديمة ولم يشمل بالعفو جريمة محاربة القوات المسلحة العراقية، ولم يشمل أيضا بالعفو جريمة تخريب مؤسسات الدولة، كما لم يشمل بالعفو كل جريمة إرهابية ساهم بارتكابها المجرم بالمساعدة او التحريض او الاتفاق".

وتابع النائب عمار طعمة "في القانون المعدل للعفو العام طرحت مادة تسمح بإطلاق سراح و العفو عن كل من ارتكب جريمة محاربة القوات المسلحة وتخريب مؤسسات الدولة ومن ساهم بالجريمة الإرهابية بالاتفاق او التحريض او المساعدة، لكن البرلمان رفضها ولم يصوت عليها وأسقطها ،لأنها تسمح بإخراج قيادات وأمراء الإرهاب ومن يطلق فتاوى التكفير وبعد ان رفضها البرلمان فيكون النص النافذ هو نص القانون الأصلي الذي لا يسمح بالعفو عن جرائم محاربة القوات المسلحة ومؤسسات الدولة ومن ساهم بالاتفاق او التحريض او المساعدة على ارتكاب جريمة إرهابية، والجريمة التي نشأ عنها قتل او عاهة مستديمة".

واستدرك رئيس كتلة الفضيلة "لكن المفاجئ هو ان البرلمان أرسل تلك المادة التي رفضها وأسقطها بالتصويت للنشر في القانون المعدل مما أدى لخروج وإطلاق سراح مجرمين وإرهابيين ولا نعلم هل هذا الخطأ الجسيم وقع عن غفلة أم عن قصد وتدبير".

وختم بالقول "لذا نطالب بالتحقيق ومحاسبة المقصر بإرسال هذه المادة غير المصوّت عليها للنشر".

الخزعلي يقترح الاستعانة بالحشد في أزمات المنطقة

كوبيتش يناقش الانتخابات المرتقبة مع الحكيم وعلاوي

□ بغداد / المدى

الحكيم

علاوي

الخزعلي

كوبيتش

أجرى ممثل الأمين العام للأمم المتحدة يان كوبيتش، أمس، سلسلة لقاءات مع قيادت سياسية تركزت على بحث استعدادات إجراء الانتخابات الى جانب تطورات الوضع الأمني.

وأبلغ رئيس التحالف الوطني عمار الحكيم كوبيتش رفضه لأي محاولة لتأجيل الانتخابات، فيما طالب نائب رئيس الجمهورية إياد علاوي بإجرائها تحت إشراف قضائي.

وقال بيان لمكتب الحكيم، اطلعت عليه (المدى)، انه "جدد رفضه لكلّ محاولات تأجيل الانتخابات وضرورة إجرائها في موعدها المحدد دستورياً لأنّه يمثل ضمانةً للنظام الديمقراطيّ في البلاد"، داعياً إلى "ضرورة تهيئة كلّ مستلزمات إنجاح الممارسة الديمقراطية والمشاركة الواسعة فيها".

وبشأن الازمة الراهنة بين بغداد وأربيل، عبر الحكيم "عن ترحيبه باللقاءاتِ والمشاوراتِ التي تجري مع مختلف الأطراف في إقليم كردستان"، داعياً إلى "تعزيزها بانطلاق الحوار الشامل المستند إلى الدستور والقانون والمفضي إلى حل جميعُ الإشكاليات العالقة".

في سياق متصل، أكد نائب رئيس الجمهورية إياد علاوي، خلال لقائه بكوبيتش، أمس، على ضرورة ترسيخ الثقة بنزاهة واستقلالية الانتخابات كخطوة أساسية لنجاحها.

وقال بيان لمكتب علاوي انه بحث مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق الآليات والسبل الكفيلة بتوفير الأجواء والبيئة المناسبة لإقامة الانتخابات.

وشدد علاوي، بحسب البيان، على "ضرورة وجود خطط واضحة لإدارة العملية الانتخابية على وفق إشراف قضائي مباشر"، لافتا الى "أهمية توفير الأجواء الملائمة فرصاً متكافئة لجميع المواطنين لأجل ضمان المشاركة فيها وفي مقدمتهم النازحون وأبناء المناطق المحررة".

وأكد نائب رئيس الجمهورية "أهمية ترسيخ الثقة لدى المواطن والرأي العام بنزاهة الانتخابات واستقلالية القائمين كخطوة أساسية لنجاحها وتحقيق الهدف المراد من إجرائها"، معرباً عن أمله "في أن يسارع مجلس النواب لإقرار قانون انتخابات عادل ومنصف يحفظ أصوات الناخبين ويحول دون استغلالها لصالح الكتل الكبيرة".

بدوره أكد أمين عام حركة عصائب أهل الحق قيس الخزعلي، خلال استقباله ممثل الامين العام للأمم المتحدة أول من امس، ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

وقال بيان لمكتب الخزعلي إن "اللقاء تركز حول عدة مواضيع كان أهمها مستقبل الحشد الشعبي و محاربة الفكر الإرهابي والانتخابات المقبلة و قضية النازحين".

وأبدى أمين عام أهل الحق "حرصه على إجراء الانتخابات في وقتها المحدد كونها استحقاقاً دستورياً"، لافتاً الى ان "هناك بعض القوى تعمل على تأجيل الانتخابات بحجة النازحين"، داعياً الى "ضرورة مراجعة دقيقة لأعداد النازحين خارج المحافظة وكم هم مؤثرون على إجراء الانتخابات".

بدوره، أكد ممثل الامم المتحدة على أن "إجراء الانتخابات في وقتها المحدد ونجاحها يرسل رسائل قوية الى الدول بأن العراق بدأ يأخذ دوره الفاعل في المنطقة".

وفي سياق آخر، شدد الخزعلي وكوبيتش على "العمل على إنجاز المصالحة المجتمعية في طوز خورماتو وبقية المناطق على ان تكون بإشراف من الحكومة العراقية والمرجعية العليا ومكتب الأمم المتحدة في بغداد".

وحول مستقبل الحشد الشعبي وفرص بقائه ما بعد انتهاء داعش في العراق، قال الخزعلي إن "تجربة الحشد الشعبي في معالجة التنظيمات الارهابية كان ناجحا ويمكن الاستفادة منها إذا تطلب الامر في المنطقة مثل مصر أو غيرها ،على أن تكون عبر الحكومة العراقية وتحديداً رئيس الوزراء".

وأكد أمين عام أهل الحق "تحويل مقاتلين حركة عصائب أهل الحق والكوادر والاختصاصات إلى هيئة الحشد الشعبي"، مشدداً على "أهمية الالتزام بارتباطهم بالقائد الأعلى للقوات المسلحة حيدر العبادي والتحول إلى حزب سياسي تمهيداً للمشاركة في الانتخابات".